المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ١٥ بـــريـــل ١٩٩١

متابعـــــة

توظيـــف الامـــوال من جـــــديد !

مشـــاكل المودعيـــن لـــن تحـــل أمـــام المحـــاكم فقـــط

توظيف الاموال .. حل هي مشكلة بلا حل ... يتصور البعض ان الحل النهائي لمشاكل المودعين سيكون امام المحاكم او المدعي الاشتراكي او النيابة العامة بالرغم من ان الحل النهائي هو حل اقتصادي في الاساس . وهذا يتطلب تشريعا جديدا ويتطلب الفنية في تحليل موضوعي الدكتور فؤاد السيد الخبير بقضايا توظيف الاموال والمحاسبي محمدا ذلك .

إن مشكلة المودعين لدى شركات « توظيف الاموال » مازالت تفرز حالات مأساوية دامية . وهي حالات ليست فردية . وانما امتدت الى عدد كبير من المواطنين . بلغ عددهم مع افراد اسرهم ٥١٢٨١٨ مواطنا . اي بنسبة ٥ ٪ من تعداد سكان مصر . كما بلغ حجم الاموال المودعة اربعة مليارات وخمسمائة مليون جنيه . وهذه المأساة لم تصيب المودعين وحدهم . وانما اصابت الاقتصاد مصر في ذات الوقت . بتجميد اموالها . واموال ابنائها . وجهودهم الضائع . فضلا عما يسببه ذلك الجمود من حالة قلق حقيقي بين افراد المجتمع والحكومة . اذا ما ايقن المواطنون ان الحكومة اتخذت موقفا سلبيا . او تخاذلت عن حل مشكلة جدية لها تأثيراتها وملابساتها وتحت سمع وبصر الدولة .

فلذا كانت الحكومة قد قررت ان تكمل مسئوليتها . في مجال سوق المال . فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٠ بانشاء الهيئة العامة لسوق المال عام ١٩٧٩ . بغية حماية التعامل في سوق المال من الغش والنصب والمضاربات الوهمية . وان تتصدى لتلك المسئولية . وهي واجبها الاول . ولذا كانت بعد انشاء الهيئة قد تخاذلت في اتخاذ وسائل الرقابة الفعالة قرابة عشر سنوات . فتركت الامر دون ان تتوفر بمسئولياتها .. الى ان حدثت الكارثة تصد طمها وبصرها . واحيانا تصد اشراقها . ثم ما لبثت ان وجدت الحكومة نفسها . بمشكلة جديدة . ولاسباب معينة كشفت عنها التحقيقات . فصدر قانون تنقي الاموال رقم ٨٨/١١٩ لتتدارك ما فاتها منذ انشاء الهيئة عام ١٩٧٩ . وحددت مهلة لرد الاموال . تنتهي في ٩٠/٦/٩ . ورغم مساهمة العديد من المتخصصين بمقالاتهم وابحاثهم في محاولة لايجاد حل عادل يحس به الجماهير . وقد نشرت تلك المقالات بالصحف القومية والمعارضة والمجلات في مايس وابريل ويونيو ١٩٩٠ . الا ان المهلة قد انقضت . ومازالت المشكلة دامية حتى الان .

وقد بلغ حصاد عمل الحكومة خلال هذه السنوات الطوال مسجلا في البيان الذي القاه الدكتور رئيس الوزراء امام المجلس . ان عدد ٦ شركات وقفت ارصدتها . منها ٤ شركات اصدرت صكوكا . وقامت هذه الشركات بسداد الدفعات المستحقة للمودعين وفقا لبرنامج الصكوك .. وان الهيئة تتابع الشركتين الاخريين في اصدار

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مسكوك .. وان عدد الشركات التى اتمت الرد عندها تسع شركات وعدد المودعين ٢٤٣٦ . وانه قد ابلغ الجهاز المدعى الاشتراكى ١٦ شركة . والنيابة العامة ١٢ شركة . والقضاء مازال بنظر قضية الريان ..

هكذا كان حصاد جهد الحكومة خلال الفترة المنصرمة سواء قبل القانون ١٤٦ / ٨٨ . او بعده .

كما اعلن السيد المستشار المدعى العام الاشتراكى فى التقرير الذى تقدم به الى المجلس بان مأساة شركات توظيف الاموال تنتهى عام ١٩٩١ . وقد صارت هذه البيانات مسجلة تحت قبة مجلس الشعب اناقشتها والرد بشأنها .

ومن غير شك فان المواطن المصرى لن يبرىء ساحة الحكومة ومسئوليتها بإحالة الامر الى سلطات التحقيق والادعاء . وان بفتح باحالة الشركات الى المحاكمة الجنائية . لان ذلك فى كل الاحوال لا يمثل بالنسبة له حلا للمشكلة . وانما يرضيه تماما ان يحصل على امواله مع انكشاف ثروتها الاجرائية . او على ان يحصل على جزء منها . ويتحصل فورا عليها . او فى اقل القليل يحصل على امواله بقدر ما تحتفظ الحكومة عليه من اموال لا ردع لديه .. على ان تتفرغ الحكومة بتسييل اصول الاموال وحدها سواء بالبيع او الشراء او طرح شهادات استثمار متميزة لمواجهة رد الاموال . وحتى تتمكن من ردها ..

وهكذا فان الوضع مازال يكشف ان الحكومة لن تأت بمعطيات حاسمة لحل المشكلة .. والحسرة حتى عن اقتراح او عرض حلول لانهاء مأساة المودعين

فهناك حالات تم بشأنها صدور قرار التحفظ على اموالها واودع المتهمون بالسجون منذ اكثر من ثلاث سنوات ومازالت الاموال متحفظا عليها .. والقائمون على ادارتها مقيدو الحرية حتى هذه اللحظة . ولم يفد اى من المودعين من هذا الاجراء شيئا بل ازدادت النكسة بعدم تشغيل المعدات او حتى بيعها

وعلى ذلك فلا اتصور ان حل مشكلة كهذه قد استعصى او صعب حلها سواء من جانب الحكومة باقتراح الحلول او الحل على تنفيذها . او من جانب الحكومة ومجلس الشعب عند مناقشة ما الحكومة

ولذا وجه بيان الحكومة معروضا للمناقشة على البرلمان لعلنا نجد حلا حتى ولو تطلب الامر حلا سياسيا تشريعيا يواجه به خطرا جللا لمشكلة تحمل فى جنباتها ، جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية بالغة ... الخاسر فيها جميعها هى مصر والمودعون معا . ومن اجل مصر التى هى لكل المصريين .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية